

## قرينة البنية فى التركيب القرينى

المقصود بقرينة البنية هو دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوى، وكلنا يذكر الشروط النحوية التى تُشترط لصور الكلمات المفردة فى الجملة، كقول النحاة إن الاسم المرفوع لا يكون فاعلا إلا مع سبق الفعل له مبني للمعلوم، فإذا بنى الفعل للمجهول صار المرفوع نائبا عن الفاعل ومن شأن المبتدأ أن يكون اسما معرفة، ومن شأن الخبر أن يكون وصفا متحملا للضمير، وإن المصدر المنسوب بعد الفعل لا يكون مفعولا مطلقا إلا إذا كان من مادة الفعل، فإن لم يكن فإن أفاد ما يفيد المفعول المطلق كان نائبا عنه، وإن أفاد غائية كان مفعولا لأجله. وكلنا يعلم أن من شأن الحال أن تكون وصفا مشتقا، وأن حق التمييز أن يكون جامدا، إلخ. فهذه نماذج من الشروط التى إذا تحققت للكلمة المفردة فى حيز الجملة كان تحققها دليلا على المعنى النحوى الذى تؤديه الكلمة فى الجملة. فإذا وضعنا لفظ «قرينة» فى مكان كلمة «دليلا» السابقة عرفنا المقصود بقرينة البنية.

ولكن ما البنية ذاتها؟ البنية إطار ذهنى مجرد للكلمة المفردة، وليست هى الكلمة ذات المعنى المفرد. وربما قرب ذلك للفهم أن نقول إن البنية مفهوم صرفى لا ينطق، وإن الكلمة مفهوم معجمى منطوق بالقوة، وإن اللفظ مفهوم استعمالى يتحقق به الكلمة بالفعل بوساطة النطق أو الكتابة فى محيط الجملة ولربما كان أكثر تقريبا للفهم أن نفرق بالتطبيق العملى بين هذه المفاهيم على النحو التالى.

صيغة فاعل = بنية عامة لعدد عظيم من الكلمات، وهى ذات معنى وظيفى صرفى.

كلمة «كاتب» = عند أفرادها على صفحة المعجم تعد كلمة منطوقة بالقوة لا بالفعل.

هذا كاتب = عند النطق أو الكتابة تعد لفظا منطوقا أو مكتوبا بالفعل .

ولقد درج النحاة العرب على استعمال كلمة «لفظ» استعمالا غير محدد الدلالة، ليقصدوا بها الكلمة حيناً والكلام حيناً آخر، على ما بين الكلمة والكلام من فارق الأفراد والتركيب، نلاحظ ذلك فى قول ابن مالك: «كلامنا لفظ مفيد» وقول الجزولى: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»، إذ نحا كلاهما باللفظ منحى التركيب فى مقابل ما شاع من جعل اللفظ مرادفا للكلمة على ألسنة الدارسين . ومغزى هذا التفريق أننا نفهم معنى البنية أو المبنى . فهماً صرفيا محددًا ينأى بهذا المفهوم أن يختلط بالعناصر المعجمية المستعملة بالقوة، إذ تكون صامته على صفحة المعجم أو بالفعل، إذ تكون جارية على اللسان أو على القلم .

ولكن مفردات اللغة ليست جميعا من ذوات الصيغة والأصول الاشتقاقية؛ إذ تصادف من المفردات حروفا وأدوات وضمائر وظروفا جامدة . بعضها على حرف واحد والبعض على حرفين وبعض آخر على ثلاثة أحرف، فما كان منها على حرف واحد اتصل بغيره خطأ ولكنه ما يزال فى نظام اللغة يعد كلمة، ويؤدى وظيفة الكلمة، ويصدق ذلك الاتصال فى الخط على بعض ما كان على أكثر من حرف أيضا . وإذا عرف النحاة الكلمة بأنها ما دل على معنى مفرد، فإن الطعن الذى يتجه إلى تعريفهم أن هذه الطوائف المذكورة لاتدل على معانٍ مفردة؛ بل إنها لاتدل على معانٍ معجمية؛ وإنما تدل على معانٍ صرفية ونحوية لاتتحقق إلا من خلال السياق المتصل (أى التركيب)، وتوصف على حد تعبير النحاة بأنها معانٍ عامة، وزادوا على ذلك عبارة تقول: إن هذه المعانى «حقها أن تؤدى بالحرف»، أى أنها إذا عبر عن أحدها عنصر غير الحرف لحقة الشبه المعنوى، فكان ذلك سببا فى بنائه . ومن المعانى العامة المذكورة معانى حروف الجر، كالظرفية والملاصقة وابتداء الغاية، ومعانى حروف العطف كمطلق الجمع والترتيب والتعقيب، ومعانى إن وأخواتها، كالتأكيد والتشبيه والتمنى والترجى، ومعانى الضمائر، كالأفراد والتثنية والجمع والتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث، ومعانى الإشارات كالتذكير والتأنيث والقرب والبعد، ومعانى الموصولات كالتذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع والعاقل وغير العاقل، ومعانى الظروف كالزمان والمكان، إلخ . فكل أولئك معانٍ

صرفية ونحوية تختلف من حيث طابعها عن المعاني المعجمية المفردة المنسوبة إلى المشتقات ذوات الصيغ.

لقد رأينا منذ قليل أن بنية الكلمة المشتقة تتمثل في صيغتها الصرفية ونشير الآن إلى أنه إذا كان للكلمة المشتقة معنى مفرد يمكن الإطلاع عليه في المعجم، فإن هذا المعنى المعجمي يقوم على ركيزتين من المعاني الصرفية العامة: إحداهما معنى الأصول الثلاثة من حيث إنها تلخص علاقات اشتقاقية بين طائفة من الكلمات، فهذا التلخيص هو معناها، والركيزة الثانية ما ينسب إلى الصيغة الصرفية من معنى عام كالطلب والمطاوعة والاتخاذ والتدرج، إلخ. . وكلتا الركيزتين معنى عام.

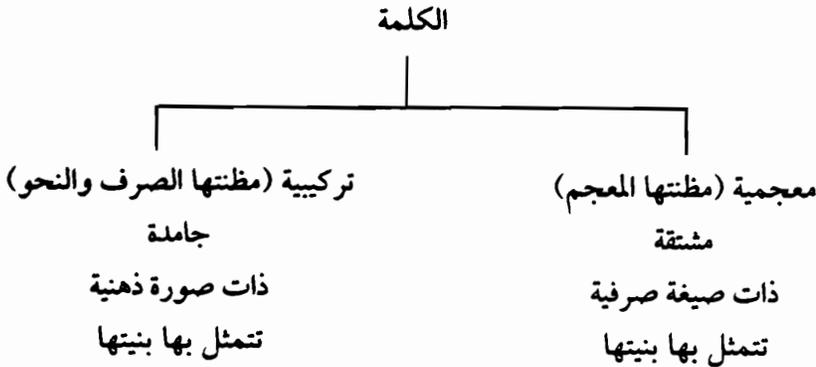
يبرز الآن سؤال مهم يوضع على النحو التالي: لقد عرفنا أن مبنى الكلمة المشتقة هو صيغتها الصرفية، وأن لهذه الصيغة معنى وظيفيا صرفيا ونحويا، فكيف يمكننا أن نحدد مبنى الكلمة الجامدة التي ليست لها صيغة صرفية؟ والجواب على ذلك أن مباني الجوامد هي صورها الذهنية، حتى ليتمكن إذا استرشدنا بما قدمناه من بيان بشأن الكلمة المشتقة أن نقول:

الصورة الذهنية = بنية

الجامد المفرد = على صفحات المتون والشروح كلمة (انظر معنى الليب مثلا).

الجامد في التركيب = لفظ منطوق أو مكتوب.

نخرج من ذلك بأن كلمات اللغة تقع في نوعين على النحو التالي:



ومعنى البنية بنوعيه المذكورين هنا معنى وظيفى عام يختلف عن المعنى المعجمى المفرد الذى يرصد للكلمة فى المعاجم؛ ويحدد المعنى الوظيفى المذكور وظيفه بنية الكلمة وعلاقتها بما يجاورها من المبانى فى السياق.

\* \* \*

هكذا نجد أن صور العناصر التركيبية (سواء صور الكلمات المعجمية المعروفة باسم الصيغ أو الصور الذهنية للكلمات التركيبية) تعد إحدى القرائن التى يتضح بها المعنى النحوى. ولكننا بنظرة إحصائية سريعة ندرك أن هذه المبانى محدودة العدد وتتضح هذه المحدودية إذا أحصينا الصيغ (مجردها ومزيدها)، وأحصينا الكلمات التركيبية (وقد كفانا معنى اللبيب لابن هشام وكذلك الجنى الدانى للمرادى وغيرهما عناء إحصائها). فإذا وضعنا أعداد الصيغ والكلمات التركيبية (أو على الأصح صورها الذهنية) بإزاء المعانى أو الوظائف الصرفية والنحوية فى اللغة، أدركنا قلة المبانى وكثرة المعانى التى وضعناها بإزائها، فإذا أريد لهذه القلة أن تعبر عن تلك الكثرة، فلا بد أن ننسب لكل من أفراد القلة عددا من أفراد الكثرة، أو بعبارة أخرى أن يكون لكل واحد من المبانى عدد من المعانى الوظيفية. وهكذا نصل إلى ما وضعناه فى المقدمة تحت عنوان «تعدد المعنى» يقول المرادى: <sup>(١)</sup>. «ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعانى ثلاثة وسبعون حرفا، وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر مختلفا فى حرفية أكثرها، وذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا»، فإذا أضفنا إلى هذه الحروف ثلاثة عشر ضميرا من ضمائر الأشخاص فى حالة الرفع (حسب تكرار الضمير «هما» للمذكر مرة وللمؤنث أخرى)، وبضعة ضمائر للإشارة، وعشرة ضمائر موصولة، وسبعة ظروف مبنية على التقريب، وطائفة من الصيغ الصرفية للمشتقات، أدركنا إلى أى حد يبدو سلوك اللغة سلوكا اقتصاديا يوظف القليل من الوسائل للوصول إلى الكثير من الغايات. ولاعجب فكلنا يعلم أن عدد الوحدات الصوتية (الحروف الهجائية) فى اللغة ثمانية وعشرون حرفا، وقد كانت كافية لأداء كل أنواع النشاط اللغوى شعرا ونثرا وتخطابا عاديا، إلخ.

دعنا إذن نلق نظرة على آيات الكتاب العزيز، لنرى من خلال هذه النظرة كيف

(١) المجنى الدانى ٢٨.

تتعدد المعانى الوظيفية للمبنى الواحد أيا كان نوع ذلك المبنى. ولو ضربنا «ال» مثلا لتعدد المعنى الوظيفى بين الجنس والعهد والربط والموصولية، فلربما وجدناها تدل على الجنس فى كل آية قرآنية ورد فيها لفظ الإنسان والإنس، ويطرد ذلك لها فى كل اسم جنس جمعى لا واحد له من لفظه، كالنساء والإبل والناس ونحوها، ولوجدناها تدل على العهد فى كل ماهو معروف معرفة تشيع بين المتكلم والسامع، إما لسبق ذكره من لدن المتكلم وسبق سماعه من لدن السامع، وإما لارتباطه فى الذهن باهتمام خاص، بحيث إذا اقترن بأل تحدد لدى السامع قصد المتكلم إياه دون غيره. وقد نجد دلالة «ال» تتنوع فى الآية الواحدة بين العهد والجنس، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (المائدة ٤٨)، فالكتاب الأول معهود وهو القرآن بقرينة قوله: «إليك» وأما الكتاب الثانى فالمقصود به كل كتاب سابق على القرآن الكريم، وقد تدل «ال» على هذا المعنى تارة وعلى المعنى الآخر تارة أخرى، ولكن هذه الدلالة يكشفها أو يخملها ما يحيط بها من وصف؛ لأن مجاء به الوصف من الإيضاح جعل دلالة «ال» أقل شانا مما كانت، كما فى قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَيَّ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (النساء ١٣٦)، فالكتاب الأول هو القرآن بقرينة الوصف لأن الوصف قلل من الاعتماد على دلالة «ال»، والكتاب الثانى هو كل الكتب المنزلة قبل القرآن، وذلك بقرينة الوصف أيضا.

أما دلالة «ال» على الموصولية فتتحقق عند اقترانها بالوصف، لأن الوصف مشتق (ولكن ذلك يعد من قبيل النقل، وهو شعبة خاصة من تعدد المعنى)، فإذا اقترن الوصف بأل صلح أن يحل محله الذى أو التى ومع كل منهما فعل من مادة الوصف المقترن بأل، فالمؤمن هو الذى آمن والكافر هو الذى كفر، والمقتول هو الذى قُتل (مبنيا للمجهول)، والكريم هو الذى كُرم وهكذا ويبقى لها فى هذه الحالة عموم الدلالة الذى تتسم به الموصولات فتقرب بالموصولية من معنى الجنس، أى أن المؤمن كل من آمن والكافر كل من كفر، أو خصوص الدلالة الذى فى الوصف فتقرب بها

من معنى العهد، إذ يكون المؤمن أحياناً هو الذى ذكر منذ قليل أو هو المعهود بين المتكلم سبحانه وبين السامع. فمن عموم دلالتها قوله تعالى: أ (البقرة ٢٨٥)، وقوله ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (آل عمران ١٦٠)، أى كل المؤمنين فى جميع العصور، ومن خصوص دلالتها قوله جل شأنه ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (الأنفال ٧٤) فالمؤمنون هنا هم من شارك فى غزوة بدر من المهاجرين والأنصار، فكأن الآية تقول: «المؤمنون المهاجرون المجاهدون فى سبيل الله ومعهم الأنصار هم المؤمنون حقاً».

وقد تدل «ال» على الربط فتكون قريبة من الضمير فى المعنى، لأن الضمير يصلح أن يحل محلها عندئذ، وقد يقربها ذلك من معنى العهد، وإن لم تكن دلالتها خالصة له. انظر إلى وقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿٣٧﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (النازعات ٣٧ - ٤١) فالمعنى فى الحالتين «هى مأواه» بإحلال الضمير محل «ال». وتأتى فكرة قربها من العهد من احتمال المعنى أن يكون «هى المأوى الذى تعرفونه»، لأن الذهن يجعل الجحيم عقوبة العصيان ويجعل الجنة جزاء التقوى ولا يسمع العقل بعكس ذلك.

ولقد سبقت الإشارة فى المقدمة إلى تعدد معانى «إن» مكسورة الهمزة إذ كنا بصدد الكلام عن قرينة السياق. وفى القرآن الكريم ترد «إن» بأحد معانيها تارة، وبالمعنى الآخر تارة أخرى؛ فمن شواهد دلالتها على النفى قوله تعالى: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا ﴾ (النساء ١١٧) وقرينة دلالتها على النفى أمران هما الإعراب والتضام: أما الإعراب فذلك لثبوت النون، وأما التضام فهو لورود «إلا» مصاحبة لها. ومثله

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (الأنعام ٢٦). ومن شواهد دلالتها على النفي أيضًا ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم ٤٦). وقرينة دلالتها على النفي كسر اللام في «لتزول» وذلك يعنى أنها لام الجحود التي تأتي بعد كون منفي، ولو فتحت هذه اللام لكانت «إن» معها مخففة من الثقلية، ولتغير المعنى العام من النفي إلى تأكيد الخبر كالذى نجد في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا ﴾ (الفرقان ٤٢)، وكذلك ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ﴾ (القلم ٥١)، وكذلك ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ (البقرة ١٤٣)، وكذلك ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ ﴾ (يوسف ٣). أما دلالتها على الشرط فذلك معظم ما تكونه في القرآن الكريم، وقرينتها دائما الجواب مذكورا كان أم مفسرا بما سبقها، وكذلك يدل عليها الرابط (إذا أو الإشارة أو الفاء) حين لا يصلح جوابها أن يكون شرطا لها. ومن شواهد إن الشرطية قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة ٩٤).

فقرينة شرطيتها الجواب ثم اقترانه بالفاء الرابطة، ومثله ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ (البقرة ٢٣)، وكذلك ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ﴾ (البقرة ١٣٧). وقد يحذف جوابها اتكالا على دلالة جواب القسم الذى أغنى عنه، وذلك عندما يتقدم عليها ما يدل على القسم نحو قوله تعالى: ﴿ لَنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾، وكذلك ﴿ لَنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَنْ نَّصُرَهُمْ لِيُوَلِّنَ الأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ ﴾ (الحشر ١٢).

\* - ويتعدد معنى «ما» بين النفي والاستفهام والمصدرية والشرطية والزيادة وغير ذلك . فمن شواهد دلالتها على النفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ (الكهف ٨٢) وقرينة ذلك السياق الذى وردت به ، وقوله جل شأنه ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ (الأنبياء ٦٥) لأن الأصنام لاتنطق ، أما فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ ﴾ (الشعراء ٢٠٧) فالأولى نافية والثانية مصدرية . ولما كان المصدر فارغا من معنى الزمن فقد جاءت «كان» لإضافة هذا المعنى إليه . فلو سبكتنا المصدر من «ما» وما بعدها للزمن أن نقابل «كان» بلفظ المصدر «سَبَقَ» وأن نقول إن تأويل المصدر «ما أغنى عنهم سبق تمتعهم» . وهى دالة على الاستفهام فى آيات كريمة مثل ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (طه ١٧) بقرينة الجواب الذى يلى ذلك مباشرة ، وقوله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمْتُمْ ﴾ (النساء ١٤٧) وقوله تبارك اسمه : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾ (المائدة ٨٤) أى ما الذى يبرر لنا ذلك ونحن فى هذه الحال ، وذلك أولى من جعلها نافية مع تقدير «أن» محذوفة ، بمعنى «وليس لنا ألا نؤمن» لأن ما لايحتاج إلى تقدير أولى ، ويقال مثل ذلك فى ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ (يس ٢٢) . ومن شواهد دلالتها على المصدرية قاله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ﴾ (يوسف ٣) أى بواسطة إيحائنا إليك ، وكذلك ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ (يوسف ٨٠) وهى هنا تحتمل الزيادة للتأكيد أيضا ولكن المصدرية أوضح . ومن ذلك أيضاً ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ (الرعد ٨) وقرينة المصدرية فى الأولى أن الثانية والثالثة لا تصلحان لغيرها فيكون طرد المعنى فى الثلاث أولى . ومن ذلك ﴿ قَالَ لَا

تَوَّاحِدُنِي بِمَا نَسِيتُ ﴿ (الكهف ٧٣) وكذلك ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأُزِينَ لَهُمْ فِي  
الأَرْضِ ﴿ (الحجر ٣٩) أى بسبب إغوائك إياي، ومنه ﴿ اصْلَوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ  
تَكْفُرُونَ ﴿ (يس ٦٤) أى سبب سبق كفركم، ومن شواهد دلالتها على الشرطية  
﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ﴿ (سبا ٣٩)، وكذلك ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ  
فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴿ (الشورى ١٠) وقوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ  
بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴿ (البقرة ١٠٦) وقرينة ذلك هو الجواب والرباط فى الشاهدين  
الأولين وجزم فعلى الشرط والجواب فى الشاهد الثالث. أما زيادة «ما» فى القرآن  
فيكثر فيها أن تقترن ما الزائدة بان الشرطية نحو ﴿وَأِنْ مَا تُرِيدَنَّ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ  
أَوْ تَتَوَفَّيَنَّ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴿ (الرعد ٤٠) وكذلك ﴿ وَإِنَّمَا يَنْزِعُكَ  
مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴿ (فصلت ٣٦) وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا نَذْهَبُ بِكَ فَإِنَّمَا  
مِنْهُمْ مُتَّقِمُونَ ﴿ (الزخرف ٤١)، ويبقى بعد ذلك دلالة «ما» على الموصولية، ولكن  
ذلك شعبة خاصة من تعدد المعنى تسمى شعبة «النقل» لأنها تخرج عندئذ من  
الحرفية إلى الموصولية كما خرجت «ال» فى حديثنا عنها منذ قليل.

\* - وتعدد معانى «لا» من النفى إلى الدعاء إلى النهى إلى الزيادة، وقد يكون  
النفى بها نفى جنس فتختص بالاسم النكرة الدال على الجنس فيبنى معها على الفتح  
نحو ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴿ (الشعراء ٥٠) ويرفع اسمها إذا تكررت  
نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿ (الصفات ٤٧) أو نفت المفرد، وقد تكون  
حرف جواب فتغنى عن جملة الجواب، أو تقترن بها، معطوفة على «ما» نحو ﴿ قُلْ  
لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴿ (يونس ١٦) ومكانها فى هذه الآية رائع،  
لأن تكرار «ما» سيجعل الجملة المعطوفة ملبسة لتشابهها مع التعجب.. إذ تصبح  
الجملة مع التكرار «وما أدراكم به»، ومن عطفها على «ما»: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ

يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا ﴿ (آل عمران ٦٧)، فإذا جاء بعدها الفعل الماضى دلت على الدعاء نحو ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ (البلد ١١) على أحد الفهمين، إلا إذا تكررت معه فإنها عندئذ تصلح أيضا للنفي المحض نحو ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ (القيامة ٣١ - ٣٢). أما دلالتها على النهى فعند اقترانها بالمضارع المجزوم نحو ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (الضحى ٩ - ١٠)، وكذلك ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (البقرة ٢٢٤). وزيادتها على ضروريات التركيب النحوى دون المعنى المقصود ثابتة وواردة فى القرآن. وحين نقول إنها زائد لانقول إنها زائدة على نص القرآن (حاشا لله)، وإنما تنسب زيادتها إلى النحو الذى لا بد من رعايته فى تحليل النص القرآنى. وقد قامت القرائن على زيادتها، كما فى نحو ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (الواقعة ٧٥ - ٧٦) إذ لو لم تكن «لا» زائد لأصبحت نافية ولوقع التناقض من عبارة «وإنه لقسم». ومن ذلك أيضا ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (الحديد ٢٩) وإنما عددنا كل ماسبق من قبيل تعدد المعنى لامن قبيل النقل لأن «لا» فى دلالتها على كل واحد من هذه المعانى ظلت باقية على حرفيتها فى حيز قسمها من أقسام الكلم ولم تنقل إلى غيره.

ومما لاجدال فى أنه زيادة للتأكيد ما فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (فاطر ١٩ - ٢٢) والثلاث الزوائد هنا هن الداخلات على النور والحرور والأموات لأن المعنى بغير الزيادة هنا يمكن أن يكتفى بواو العطف المجردة، وكذلك: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ (فصلت ٣٤). وفرق بين قرينة القول

زيادة اللام هنا وقرينة القول بزيادة الواو فى قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ﴾ (هود ٢٤) إذ تتضح زيادة الواو هنا بقوله تعالى بعد ذلك: ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ ﴾ ولولا ذلك لجاز القول بأصالتها كما يتضح لو وضعنا المعنى فى جملة من مبتدأ وخبر، فيجوز أن تقول: زيد أعمى أصم أو زيد أعمى وأصم، وكذلك: عمرو بصير سميع، وعمرو بصير وسميع والفرق بين العطف فى آيات فاطر وبينه فى آية هود أن الأول عطف لمفاهيم مستقاة، والثانى عطف لصفات قد تجتمع فى شخص واحد، ولا اعتراض لوقلنا زيد لابصير ولا سميع، ولكن الاعتراض بدعوى الزيادة يرد على قولنا: لم يعقد نكاح زيد ولا هند ولا بكر ولا سعاد. أى نكاح زيد وهند ونكاح بكر وسعاد، والفرق بين الأمرين فرق ما بين عطف الذات وعطف الصفات.

\* - أما وقد ذكرنا الواو فإننا نود أن نشير أيضا إلى تعدد معناها الوظيفى . . إذ تكون للاستئناف أو عاطفة لمطلق الجمع أو للمعية أو المصاحبة أو الحالية أو القسم أو الزيادة، إلخ . . فاما الاستئناف فنحو قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة ٢٤٤) وقرينة دلالتها على الاستئناف أنها مسبوقه بالخبر متلوة بالطلب لأن قبلها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ (البقرة ٢٤٣)، وتدل على عطف المفرد نحو ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (البقرة ١٥٨) والجملة الخبرية على الجملة الخبرية نحو ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَاوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (البقرة ١٦٠) وجملة الإنشاء على جملة الإنشاء نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ (البقرة ١٦٨) والإنشاء على الخبر نحو ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ (البقرة ١٨٥)\*، ودلالتها على المعية كقوله تعالى:

(\*) هناك احتمال آخر هو كون اللام فى «لتكملوا» مصدرية (أى أن تكملوا) لوقوعها بعد فعل الإرادة (يريد الله) على مثال «يريد الله ليبين لكم» وعندئذ يكون العطف على لفظ «اليسر».

﴿ أَتَدْرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتِكَ ﴾ (الأعراف ١٢٧) وقوله تعالى: ﴿ ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ (المدثر ١١) وكذلك ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (يونس ٧١)، ويحتمل المصاحبة كما يحتمل العطف نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَجِئْنَا لِنُلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آباءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (يونس ٧٨) والفرق بين المعنيين أن كون الكبرياء لهما هو على العطف علة المعجى، وعلى المصاحبة مصاحب للفتهم عن آلهتهم. وأما الحالية فنحو ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ ﴾ (النساء ٤٣) وقوله تعالى: ﴿ لِيُؤسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أُبِينًا مِّنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (يوسف ٨) أى أن حبه لهما وهما أثنان أشد من حبه لنا ونحن جماعة. وهذا هو الذى كان فى رأيهم ضلالا مبينا وكذلك ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَيَّ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران ١٣٥) وأيضا ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ (الصفافات ١٢). وأما دلالتها على القسم فنجدها فى فواتح كثير من قصار السور كالفجر وكالشمس وضحاها والسماء والطارق والقلم وما يسطرون والتين والزيتون وهذا البلد الأمين والضحى والليل، إلخ. ومن زيادتها ما فى قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ ﴾ (آل عمران ١٤٠) أى أن علة مداولة الأيام بين الناس إرادة الله أن يعلم الذين امنوا ويتخذ من المؤمنين شهداء، وليمحص الذين امنوا ويمحق الكافرين، فتقدير الكلام ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا لِيَعْلَمَ اللَّهُ ﴾ وكذلك ﴿ قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (آل عمران ١٥٤) أى لبرزوا ليبتلى وليمحص، وأيضا قوله: ﴿ كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتبينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (الأنعام ٥٥) أى نفصلها لتستبين، ومن ذلك ﴿ كَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿ (الأنعام ٧٥)، ومنه: ﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيَقُولُوا  
 دَرَسْتَ ﴿ (الأنعام ١٠٥) وقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿  
 (الأعراف ١٧٤) ، وأيضا: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا  
 جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴿ (الزمر ٧٣) ولا مفر من تقدير زيادة إحدى الواوین فی  
 قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴿  
 (يوسف ١٥) فإما أن يكون المعنى «فلما ذهبوا أجمعوا وأوحينا» وإما أن يكون «فلما  
 ذهبوا وأجمعوا أوحينا» ومثله \* ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ  
 (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا ﴿ (الصافات ١٠٣ - ١٠٥) وأيضا ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ  
 وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ ﴿ (آل عمران ١٥٢)، وكذلك ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ  
 الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ  
 عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴿ (التوبة ١١٨) وقد يفهم ذلك على زيادة «ثم» لا الواو ونظير ذلك ما  
 سنشير إليه في معرض الكلام عن الحذف من ضرورة تقدير الفاء العاطفة في أحد  
 موضعين من قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَّا أَجِدُ مَا  
 أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ﴿ (التوبة ٩٢) فإما أن يكون المعنى «إذا ما أتوك فقلت تولوا» وإما  
 أن يكون «إذا ما أتوك قلت فتولوا» أى أن العطف هنا إما أن يكون على الشرط أو  
 على الجواب.

\* - أجدنى عند هذه النقطة قد عنيت بتعدد معانى الحروف فقط وقد ذكرت منها  
 معانى ال وإن وما ولا والواو، وحسب ذلك أن يسد حاجة الموضوع إلى الإيضاح  
 بالنسبة للحروف. وأرانى الآن مدفوعا إلى بيان مماثل لتعدد المعانى بالنسبة للضمائر،  
 وأقصد بها ضمائر الأشخاص والموصولات والإشارات. فأما ضمير الشخص فقد  
 يكون لمجرد الكناية عن الإسم أو الوصف وشرط الإضمار هنا أن تتحقق المطابقة  
 لفظا ومعنى، وإذا لم تتحقق فى أحد الجانبين أو كليهما امتنع الإضمار، فإذا

تحققت المطابقة فيهما، فذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَوَظْنَ دَاوُودُ أُنْمَا فَتَنَاهُ﴾ (ص ٢٤) أى فتنا داود المذكور، وإذا تمت المطابقة فى المعنى دون اللفظ وجب الإظهار نحو: ﴿وَإِنْ نَكْثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُنْمَةً الْكُفْرِ﴾ (التوبة ١٢) أى فقاتلوهم، وكذلك إذا تمت المطابقة فى اللفظ دون القصد، كما فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ (آل عمران ١٧٣)، فالناس الأولون غير الناس الآخرين. ولكن الموضع المناسب لتطبيق ظاهرة الإضمار إنما يأتى تحت عنوان الربط فيما بعد. أما الآن فحسبنا أن نعدّد معانى ضمير الشخص، فمن ذلك أن يكون الضمير للشأن فيتقدم على جملة التى هى مرجعه فيعود على متأخر لفظاً ورتبة وربما طابق فى التذكير والتأنيث ما تشتمل عليه الجملة من اسم ولكنه يأتى للمفرد كقوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (يونس ١٧) وقوله جل شأنه ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج ٤٦)، إذ جاء الضمير فى الآية الأولى مذكراً لمطابقة المجرمين وفى الثانية مؤنثاً لمطابقة الأبصار. وقد يكون الضمير فصلاً يساق أحياناً لرفع لبس ممكن وأحياناً أخرى لتأكيد الإسناد فمن سوجه لأمن اللبس قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة ٢٥٤) فلولا وجود الضمير بين «الكافرون» وخبرها لصلح لفظ «الكافرون» أن يكون معطوفاً على «يوم» ليكون المعنى «من قبل أن يأتى يوم ويأتى الكافرون الظالمون، ولاشك أن الكافرين الظالمين سيأتون هذا الإتيان مع حلول يوم القيامة، وهكذا يأتى الضمير بحيث يمكن أن يقوم التركيب فلا وظيفة له ولا معنى إلا أن يكون مؤكداً كما فى (التوبة ١٠٤) ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة ٣٢)، وكذلك ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة ٣٧) وأيضاً ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ﴾ (القصص ٤٩). وقد يتطلب المعنى من التأكيد ما يدعو إلى تكرار الضمير فى جملة واحدة كما فى قوله جل شأنه ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (النمل ٣) إذ يتم

التركيب مع حذف الضميرين معا لوقيل ﴿ وَبِالْآخِرَةِ يُوقِنُونَ ﴾ أما فى قوله بعد ذلك ﴿ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴾ (النمل ٥) فحاجة التركيب إلى الضمير الثانى أشد من حاجته إلى الأول، إذ إن عبارة «وبالآخرة هم الأخسرون» أقوى نحويا من عبارة «وهم بالآخرة الأخسرون» لما فى العبارة الأخيرة من فصل بالجار والمجرور بين المبتدأ والخبر ولا فصل بينهما فى الأولى.

أما الموصول فدلالته دائما على الغيبة سواء أكان مختصا أم مشتركا من الناحية العددية أى سواء أكان دالا على الأفراد أم التثنية أم الجمع ومع كل من ذلك على التذكير أم على التأنيث، أم مشتركا من حيث العدد والنوع، ولكنه مختص من حيث العاقل وعدمه. ومع دلالة الدائمة على الغيبة يساق فى ابتداء الجملة لإفادة العموم وتفادى التخصيص نحو ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (البقرة ٣٩)، وقد يتقدم جملة الخبر فيتزعم عنها الخبرية ويجعلها صلة له نحو ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ ﴾ (البقرة ١٦)، وقد يتقدم جملة الحال ليصير بواسطتها نعتا لما قبله ويجعلها صلة له أيضا كما فى قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ (الأعراف ١٥٧). إذ نرى جملة يجدونه لوحذف الموصول قبلها وكانت جملة حالية (أو خبرية وهو غير مراد) غير أن إيراد الموصول قوى المعنى لأن وصف الرسول بأنه مكتوب فى التوراة فعلا أقوى من دعوى ملابسة وجوده مكتوبا لاتباعهم إياه وارتفانه بهذا الاتباع.

وقد يدل الموصول فى ابتداء الجملة على توقف الخبر على المبتدأ فيكون خبره من الأحكام النحوية ما لجواب الشرط، وهذا هو الذى يسميه النحاة «الإخبار بالذى والألف واللام» فتقترب الفاء بالخبر فى مواضع اقترانها بجواب الشرط تعبيراً عن قوة الشبه بين هذا الموصول وبين «من» الشرطية لما بين معنى التوقف الذى فى الموصول ومعنى التوقف الذى فى الشرط من قوة الشبه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ

الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴿ (النساء ١٥) وقوله ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (النور ٣٣) فالاستشهاد فى آية النساء متوقف على إتيان الفاحشة وفى آية النور متوقف على طلب المكاتبه، والتوقف هو عطاء الضمير الموصول الذى أعطاه لمعنى الجملة، أما ضمير الإشارة فمعناه الدائم هو الحضور، ولكن دلالة تختلف تذكيرا وتأنيثا، كما تضيف إليه اللام وعدمها معنى القرب والبعد وتحتمل بنيتها تقدم «ها» التنبية عليه لا صفة به أو منفصلة عنه بضمير الشخص فيقال هانذا وهانت ذى وهانتماذان وهانتم أولاء، كما يقال هذا وهذى وهذان وهؤلاء وقد تصرف التركيب القرآنى فى ذلك بعض التصرف وبخاصة فى «هانتم أولاء» إذا أعطى «ها» التنبية من تباين الرتبة ومن الإثبات والحذف ما يتضح فى الآيات الآتية:

﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (آل عمران ٦٦).

﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (النساء ١٠٩).

﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ (آل عمران ١١٩).

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (البقرة ٨٥).

﴿ قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ عَلَىٰ أَثَرِي ﴾ (طه ٨٤).

وكل ذلك يعد تصرفا أسلوبيا فى النمط التركيبى (ها + ضمير الشخص + الإشارة) الذى يعد بدوره فرعا على نمط آخر هو (ها + ضمير الإشارة) وهو يعد صورة مؤكدة من الإشارة المجردة، وذلك بإضافة «ها» التنبية إليها، ومن المعانى التى تنسب إلى الإشارة الربط بين عناصر الجملة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (الإعراف ٢٦) وقوله ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (البقرة ٣٩)، وكذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ (البقرة ١٦١). ليس هذا فحسب. وإنما يستعمل ضمير الإشارة استعمال ضمير الشأن

فيدخل على جملة تامة التركيب يتضح بها المضمون الذي أشير إليه بضمير الإشارة، فكأن الإشارة للشأن تشير إلى متأخر لفظاً ورتبة كما يعود الضمير على متأخر، وإليك الآيات الآتية:

﴿ ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارِ ﴾ (فصلت ٢٨).

﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا ﴾ (الكهف ١٠٦).

﴿ ذَلِكَ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَأَكُمْ ﴾ (فصلت ٢٣).

﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ (الشورى ١٠).

﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ﴾ (فاطر ١٣).

﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (الزمر ٦).

﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ (يونس ٣٢).

﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام ١٠٢).

﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ (يونس ٣).

﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ (ص ٦٤).

ولو أنك وضعت «إنه» في موضع الإشارة في كل ما سبق لتحقق المعنى نفسه بواسطة ضمير الشخص الدال على الشأن ولا فرق عندي بين ذلك وبين تراكيب أخرى تشبهه يستعمل فيها ضمير الشخص مثل:

﴿ هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ (البقرية ٨٥).

﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ

يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ (لقمان ١٦).

﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ (طه ٧٤).

عندما قسمت الكلم في كتابي «اللغة العربية: معناها ومبناها»\* الذي صدر لأول مرة عام ١٩٧٣ جعلت الظروف قسما قائما بذاته من أقسام الكلم وفرقت بين الظروف الأصلية والظروف المنقولة إلى الظرفية من أقسام أخرى من الكلم. واعدت من الظروف الأصلية إذ وإذا ولما وأيا ومتى للزمان وجعلت للمكان أين وأنى وحيث. وهذه الظروف جميعا غير متصرفة ولا مشتقة وإنما هي جوامد راسخة القدم في حقلى الافتقار والرتبة المحفوظة، ومن ثم هي كلمات تركيبية ذوات معانٍ وظيفية غير معجمية. أما ماعداها مما يؤدي وظيفة الظرفية، فإنه يؤديها بواسطة النقل من أقسام الكلم الأخرى، فإذا نظرنا إلى تعدد المعانى الوظيفية لهذه الظروف وجدنا ظروف الزمان تختلف في دلالتها على الزمن الماضى والمستقبل والمطلق ووجدنا «إذ» تدل على الغائية (أى التعليل)، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١٣٠) إذ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ (البقرة ١٣٠، ١٣١)، وقوله: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ (الأحقاف ١١) على أن التركيب القرآنى استعمل «إذ» للاستفتاح المشرب بالتأكيد فأعطاهم موضوع «ألا» الاستفتاحية ومعنى «لقد» المؤكدة وقد صادفتها كذلك فى أكثر من ثلاثين موضعا فى القرآن فهى ليست ظرفية ولا متعلقة بمشتق على نحو ما تتعلق الظروف ولا وظيفة لها إلا الاستفتاح والتأكيد نحو ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة ٣٠) ونحو ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ ﴾ (البقرة ٩٣) وقوله ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ (البقرة ١٢٤) وكذلك ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا ﴾ (البقرة ١٢٥) وكذلك ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ (البقرة ١٢٦)، وأيضا ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾

(\*) ص ٨٦ وما بعدها من ذلك الكتاب.

(البقرة ١٢٧)، وكذلك ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَسْمَأُ آلِهَةَ ﴾ (الأنعام ٧٤) وقوله ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (إبراهيم ٧) وقوله ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾ (الإسراء ٦١) فلو وضعت «لقد» موضع «إذ» فى كل آية مما سبق لوجدت المعنى هو المطلوب ولا حاجة بنا إلى فعل محذوف وجوبا تقديره «اذكروا» لنعلق به «إذ» فى أى من هذه الآيات. لأن مادخلت عليه «إذ» فى هذه الآيات لا يقع فى مجال التذکر، كما نرى فى قوله تعالى للملائكة اسجدوا لآدم أو إنى جاعل فى الأرض خليفة وأقوال إبراهيم وأفعاله إلخ. لأن المخاطبين لم يكونوا شهودا فى هذه المناسبات ولا رأوا هذه الأحداث حتى يطالبوا بالتذکر وسنرى عند الكلام فى ظاهرة «النقل» أن أغلب الظروف المذكورة ينقل إلى قسم الحرف ليكون أدوات للشرط أو الاستفهام مع استصحاب صورته كما فى متى وأيان أو إلحاق ما الشرطية بها، كما فى إذ ما، وحيشما إلخ، كما نلاحظ أن «إذ» قد تتمحض للظرفية، كما فى قوله تعالى: ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ (التوبة ٩٤) أى «عند رجوعكم» وليس المعنى «بشرط رجوعكم» كما تكون رابطة ومعناها المفاجأة، كما فى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَجَاهُمْ إِذَا هُم يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ (يونس ٢٣) وقد اجتمعت الظرفية والرابطة فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾ (يونس ٢١).

وقد تنون «إذ» فىكون لها أحد معنيين إما الجوابية كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَن تَبْتَنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ (٧٤) إِذَا لَأَدَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴿ (الإسراء ٧٤، ٧٥) أى ولو ركنت إليهم إذا لا ذنالك. وإما الظرفية فىكون معناها «عند ذلك» كما فى قوله تعالى ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (الأنعام ٥٦). وقد تنون «إذ» تنوين عوض عن الجملة التى تفتقر إليها

«إِذٌ» وتكون «إِذٌ» فى هذه الحالة مضافة إلى ظرف زمان قبلها كحين وعند ويوم وساعة إلخ. ويكسر آخرها مع التنوين للفرق بينها وبين «إِذَا» ولا بد عندئذ من دليل الحذف، كما فى قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ (٨٣) وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ (الواقعة ٨٣) أى وأنتم (حين إذ بلغت الحلقوم) تنظرون. فدليل الحذف هو جملة «بلغت الحلقوم» المذكورة فى الآية. وأما متى فقد ورد عن بعض العرب استعمالها حرف جر على معنى ابتداء الغاية، ولكنها لم ترد كذلك فى القرآن الكريم.

وتتعدد كذلك معانى الصيغ الصرفية سواء أكانت هذه الصيغ ثلاثية أم أكثر من ثلاثة. فأما الثلاثية غير الفعلية فإنها شركة بين الأسماء والصفات، ولو أننا تجاهلنا الإعراب الذى يطرأ على صفة «فاعل» لقلنا إن بعض صيغ الصفات مشتركة بينها وبين الأفعال، كما فى نحو «قاتل» للفاعل ولفعل الأمر، بل إنها فى بعض صورها لا يحدّد معناها إلا إعراب كلمة أخرى فى حيزها كما فى «قاتلوا زيدا» و«قاتلو زيد» فلا يدرى معنى «قاتلو» منطوقا بإفراده ولا يستبين إلا بإعراب زيد بعده، فإن كان زيد منصوبا، فالذى قبله فعل أمر وإن جر فالذى قبله جمع مذكر سالم مضاف. ومن ذلك تعدد معانى «استفعل» بين الطلب نحو ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبِّكُمْ ﴾ (نوح ١٠) والصيرورة نحو ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ (يوسف ٣٢) واعتقاد الشيء على صفة نحو ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴾ (إبراهيم ٣) أى يفضلونها ويرونها أجدر بالحب من الآخرة، والمطاوعة نحو ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ (الجن ١٦) وقوة العيب نحو ﴿ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾ (الأعراف ١٣٣) ومن ذلك تعدد معانى صيغة «فعال» بكسر الفاء بحيث تكون اسما حيناً نحو «سراج» كما فى قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾ (الفرقان ٦١) ومصدرا حيناً آخر نحو ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة ٢١٦) وقد يصلح اللفظ للمعنيين فلا يتعين معناه إلا بالقرينة نحو: ﴿ يَا بَنِي

آدمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴿  
 (الأعراف ٢٦) فاللباس الأول اسم يدل على الكسوة بقريئة مواراة السواة واللباس  
 الثانى مصدر يدل على الملابس والمخالطة والارتباط بقريئة أن التقوى ليس لها  
 ملابس خاصة بها وهذا أيضا معنى قوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ  
 لَهُنَّ ﴾ (البقرة ١٨٧) وكذلك ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ (النحل ١١٢) وهذا  
 شبيه باختلاف المعنى واتحاد اللفظ فى قوله تعالى: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ  
 إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾ (التوبة ٩٥) أى لتكفوا أيديكم عنهم  
 فقاطعوهم، ومثل هذا من حيث عدم تعين المعنى إلا بالقريئة لفظ «الكتاب» الذى قد  
 يقصد به النص المكتوب نحو ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة ٢) وكذلك  
 ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ (البقرة ٤٤) وقد  
 يقصد به الكتابة بالقلم نحو ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾  
 (البقرة ٧٨) وقوله: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴾ (النبا ٢٩) أى كتابة وقد يقصد به  
 مكاتبة العبد على مال يحصل به على الحرية نحو ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا  
 مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (النور ٣٣) فقريئة الآية الثانية من  
 البقرة الإشارة والرابعة والأربعين التلاوة والثامنة والسبعين الأمية وقريئة آية النور قوله  
 «فكاتبوهم». وأما صيغة «فَاعَلَّ» بالبناء على الفتح فقد يكون معناها «أَفْعَلَّ» بالبناء  
 على الفتح أيضا نحو ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (آل عمران ١٣٣) وقد تكون  
 بمعنى المشاركة نحو ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ (الصافات ١٤١) ونحو ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا  
 أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (العنكبوت ٤٦) وقد يكون بمعنى «فَعَلَّ» بالبناء على  
 الفتح نحو ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ (سبا ١٧) وأما صيغة «أَفْعَلَّ» معربة فقد تكون

للظرفية نحو ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ (الأنفال ٤٢) وقد تكون صفة مشبهة نحو ﴿ إِنَّ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ (الكوثر ٣) ونحو ﴿ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ (الأعلى ١) وصيغة فعيل قد تكون اسما نحو ﴿ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ (فاطر ٣٣) وقد تكون صفة مبالغة نحو ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (الأعراف ١٠٥) وقد تكون صفة مشبهة نحو ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (الصف ١) وقد تكون مصدرا نحو ﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾ (الأنبياء ١٠٢) ويتعدد كذلك معنى صيغة «فَاعِلٌ» الدالة على الوصف فتكون اسم فاعل حينما كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾ (يونس ١٢) فالمعنى هنا على الحدوث والتجدد لأن الإنسان لا يتكىء دائما ولا يقعد ولا يجلس إلا ريثما يتحول عن هيئته ووضعه.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَنَعْمَةٌ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴾ (الدخان ٢٧) وقوله ﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ (الأحقاف ٢٤) وكذلك ﴿ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾ (٥٤) ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾ (الواقعة ٥٤، ٥٥) ونحو ﴿ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ (البقرة ٢٨٢). وتكون صفة مشبهة إذا دلت على الدوام والثبوت كما فى قوله تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ (٢٦) ﴿ إِلَّا مَنْ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ﴾ (الجن ٢٦، ٢٧) وقوله ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾ (الأنعام ٦١) وقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ (الأنعام ٩٥) وكذلك ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾ (الأنعام ٩٦) ولكنها قد تكون كذلك اسما بواسطة النقل نحو ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ (الأنعام ٣٨) ومن هذا القبيل الأخير كل ما كان على وزن «فَاعِلٌ» من أسماء الله الحسنى. وصيغة «فَعْلٌ» بسكون العين يتعدد معناها ما بين المصدر كلفظ «الحمد» فى قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (فاتحة الكتاب) والصفة المشبهة كما فى لفظ «رب» فى هذه الآفة نفسها، والاسم نحو ﴿يَا هَامَانَ ابْنَ لِي صَرَحًا﴾ (غافر ٣٦). فأنت ترى من ذلك أنه قل أن تجد فى اللغة مبنى لا يتعدد معناه الوظيفى بحسب الوضع لأن هذا التعدد لا مفر منه إذا أريد للغة أن تفى بمطالب التعبير عما لا حصر له من المعانى.

\* \* \*

لقد ذكرنا أن ما سبق من تعدد المعنى الوظيفى قد جاء بحسب الوضع. ولكن هناك تعددًا آخر يأتى بحسب «النقل»، وظاهرة النقل أوسع فى اللغة مما قد يظن البعض، لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة يعرفوه باسم «النقل» فى بعض المواضع وباسم «التحويل» فى مواضع أخرى وباسم «النيابة» فى مواضع تختلف عما تقدم وربما أدخلوا بعض ظواهره تحت أسماء غير ذلك، اعترف النحاة بظاهرة النقل بكلامهم عن العلم المنقول واسم الفاعل أو الحال اللذين أغنيا عن الخبر وفى «يا» النداء التى سدّت مسد أدعو وفى الظروف المتصرفة التى قالوا إنها تخرج عن الظرفية إلى معانٍ أخرى وفى نيابة بعض الحروف عن بعض ونيابة كل وبعض ونحوهما عن المفعول المطلق وفى «ما» التعجبية التى قولوا إنها هى الاستفهامية غير أنها أشربت معنى التعجب بل إنهم تخطوا نقل المبانى إلى القول فى نفس المعانى فقالوا بالنيابة عن الفاعل وبالتحويل التمييز من الفاعل أو من المفعول ثم قالوا بتحويل التركيب إلى مبنى بعينه حين قالوا بالمصدر المؤول اتكالا على خلو هذا التركيب (كخلو المصدر) من فكرتى الوقوع والزمن إذ يدل كلاهما على حدث بلا وقوع ولا زمن، وربما حال بين النحاة وبين جمع أطراف هذه الظاهرة تحت عنوان واحد أنّ تقسيمهم للكلم لم يكن يسمح بغير ما فعلوا إذ كان تقسيما ثلاثيا جمع تحت عباءة كل قسم منه طوائف من الكلمات تختلف معنى ومبنى فجعل الصفات والضمائر والظروف وبعض الخوالب من قبيل الأسماء وجعل تراكيب المدح والذم والتعجب والنواسخ الخالية من معنى الحدث من قبيل الأفعال وترك كل ما عدا ذلك ليكون من الحروف، فإذا علمنا أن فكرة النقل تعنى بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذى يتسمى إليه إلى

معنى قسم آخر أدركنا أن هذا الانسلاخ لا يمكن ضبطه مع ضيق المجال الذى يتمثل فى هذا التقسيم فكان لابد أن تفرض الظاهرة نفسها على انتباه النحاة ولكن كان لابد أيضا أن يضعوا تطبيقاتها تحت عناوين مختلفة وأن يفلت بعض هذه التطبيقات من قدرتهم العظيمة على الملاحظة وتشقيق المعانى. أما فى ظل تقسيم سباعى كالذى اشتمل عليه كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها\*)، أو ثمانى يفرد المصدر بقسم خاص (ويفرق بينه وبين بقية الأسماء بصلاحيته للتعدى إلى مفعول والإضافة إلى فاعل أو مفعول وتحمله للزمن بضميمة الظرف)، فإنه يسهل أن تتضح الظاهرة فى سلوك الكلمات فى الجمل وأن يدرك أولو القدرة على الملاحظة أن تطبيقاتها على رغم اختلافها هى من قبيل واحد، هو قبيل «النقل» الوظيفى، وأن يضعوا هذا النقل الوظيفى بإزاء نقل آخر معجمى يسمى المجاز إذ إن تعريف المجاز يجعله «نقل اللفظ من معناه الأسمى إلى معنى آخر لم يكن له بأصل الوضع وذلك لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأسمى»، وقد سبق أن لاحظنا أن ظاهرة «النقل» الوظيفى إنما هى فرع على تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد.

دع تقسيم الكلم إذاً يكن إلى اسم - ومصدر (\*) - ووصف - وفعل - وضمير - وظرف - وخالفة وأداة، وارجع فى طلب تبرير هذا التقسيم إلى كتاب (اللغة العربية - معناها ومبناها\*)، ثم دعنا نركيف يتم النقل من القسم من هذه الأقسام إلى معنى القسم الآخر، وليكن المقصود بالاسم مادل على مسمى معين أو جنس أو بديء بالميم دالا على زمان أو مكان أو آلة أو كان من المبهمات كان يدل على عدد أو وزن أو كيل أو جهة أو وقت أو يكتنى به عن شئ مما تقدم وليكن المقصود بالمصدر المصدر الصريح والميمى ومادل على مرة أو هيئة وما يعرف باسم المصدر الصناعى ثم ليكن المقصود بالوصف وصف الفاعل والمفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة ثم إن الفعل ماض ومضارع وأمر والضمير شخصى وموصول وإشارة والظرف ما بنى لزمان أو مكان ولم يكن مشتقا ولا معربا والخالفة ما صيغ للدلالة على

(\*) ص ٨٦ وما بعدها.

(\*) ص ٨٦ وما بعدها.

(\*) جاء المصدر قسما بذاته فى رسالة للدكتوراه تحت إشرافى تقدم بها الطالب العراقى فاضل الساقى بكلية دار العلوم بالقاهرة.

إفصاح إنشائي غير دال على حدث أو زمن كصيغ المدح والذم والتعجب وما يعرف بأسماء الأفعال والأصوات، والأداة مادل على الربط بين أجزاء الجملة إلى جانب دلالات فردية لكل أداة على معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف، وذلك كدلالة «من» على ابتداء الغاية و«إلى» على انتهائها و«إلا» على الإخراج والواو على العطف ومطلق الجمع والفاء مثلاً على ربط الجواب بالشرط و«بل» على الإضراب و«أم» على عطف البديل أو ثانی الخيارين إلخ.

فإذ ارتضينا هذا التقسيم تطلعنا إلى معرفة صور مختارة من نقل اللفظ من قسم إلى قسم لنرى كيف يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى من خلال النقل. وإليك صوراً مختارة من ذلك:

١ - نقل الاسم: من ماثورات النحاة قولهم (وما أصدقهم) إن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى والحال وصف لصاحب الحال، ومعنى هذا أن الأصل في الخبر أن يكون أحد الأوصاف الخمسة التي عدناها في الفقرة السابقة حين قسمنا الكلم، ذلك بأن الوصف يحمل جرثومة الحدث بدلالته على موصوف بالحدث وهذا الحدث هو الصالح أن يكون مسنداً بعكس مادل على مسمى لأن المسمى، لايشتمل على الحدث ولايصلح أن يكون مسنداً، والسبب الثاني أن الوصف يتحمل الضمير ولا يتحملة الاسم. ومع ذلك نرى من الممكن إما عن طريق النقل وإما عن طريق التشبيه البليغ أن الاسم ينقل إلى الوصفية فيتحمل الضمير كما يتحملة الوصف وذلك حين نقول: «زيد رجل» و«زيد رأس القبيلة أو عماد قومه» وقد قبل النحاة ذلك بطريق التأويل بالوصف فقالوا: أى متصف بالرجولة وقالوا أيضاً أى شبيه بالرأس أو بالعماد. ولو قرر النحاة في مثل ذلك أنه نقل للاسم إلى الوصفية ما احتاجوا إلى تأويل، وما قرأنا لهم عبارة مثل قول ابن مالك: «المفرد الجامد فارغ». ومن قبيل نقل الاسم إلى الوصفية في القرآن الكريم ﴿ قَالُوا أَأَتَتْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي ﴾ (يوسف ٩٠) ومثله أيضاً قول إخوة يوسف ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (يوسف ٨) وقول لوط لقومه ﴿ هُوَ لَأَبْنَاتِي ﴾ (هود ٧٨) وقول اليهود والنصارى ﴿ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ ﴾ (المائدة ١٨) وقوله تعالى ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ (البقرة ١٣٤) وقوله جل شأنه

﴿ذَلِكَ الْيَوْمَ الْحَقُّ﴾ (النبا ٣٩) وقوله ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة ١١٩).

وكما ينقل الاسم إلى الوصفية ينقل إلى الظرفية فيسمى ظرفا متصرفا وبخاصة ما كان من الأسماء دالاً باشتقاقه على زمان أو مكان كأسماء الزمان والمكان أو دالا من المبهمات بمعناه المفرد على وقت أو جهة كساعة ويوم وعام وسنة وصباح ومساء أو ما أضيف إلى ذلك كعند ولدى وحيال وإزاء وأمام ووراء وجانب وكقبل وبعد ونحوهما حين يضافات إلى الأسماء المبهمة ولست أحصى حالات نقل الأسماء في القرآن إلى الظرفية لكثرتها ولكنني سأقدم إن شاء الله بعض الشواهد على هذا النقل: لقد نظرت في نحو أربعين آية من أوائل سورة البقرة فوجدت الكثير من الأسماء المبهمة، وبخاصة قبل وبعد مجرورا بالحرف، فلم استشهد به على ما نقل إلى الظرفية ولكنني وجدت إلى جانب ذلك شواهد كثيرة منها:

\* ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ (البقرة ٨٠).

\* ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ (البقرة ٥٨).

\* ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ (البقرة ٩١).

\* ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (البقرة ٩٦).

\* ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ (البقرة ١١٢).

\* ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (البقرة ١١٣).

\* ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (البقرة ١١٥).

\* ﴿وَلَنْ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا

نَصِيرٍ﴾ (البقرة ١٢٠).

وينقل الاسم العلم إلى الوصفية أحيانا كقولنا لمن نمدحه بالفصاحة «أنت سبحان القرن الحاضر» ولكننى لم أعر على هذا النوع من النقل فى القرآن.

٢ - نقل المصدر: المصدر اسم الحدث حين يبرأ الحدث من الزمن وهذا التعريف فى نظرى أدق من قوله ابن مالك:

المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل كآمن من أمن

لأن المصدر له صيغه الخاصة التى تجعله مختلف الصورة والبنية عن ذلك الجزء من معنى الفعل الذى لا صيغة له إلا صيغة الفعل، فعلى الرغم من أن أحد مدلولى الفعل يسمى الحدث فإنه حدث ملابس للزمن وبذلك لا يستقل مفهومه عن الفعل ولا الزمن أما المصدر الذى نعرفه فله مبان خاصة ثم إنه يضاف إلى فاعله ويتعدى إلى مفعوله وله معنى مستقل عن الزمن فلو أردنا إضافة معنى الزمن إليه لكتنا بحاجة إلى إضافة ما يدل على الزمن كالظرف كما فى قولنا «العفو عند المقدرة» وينقل المصدر من الدلالة على الحديث إلى الدلالة على عدة معان أخرى أولها ما أشار إليه النحاة من نقله إلى اسم العلم كفضل وأمل وسعد وحنان وجمال وعتاب وزيد ونحن نجد المصدر المنقول إلى العلمية فى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ (الأحزاب ٣٧) ولكن القرآن لم يشتمل على العدد الوفير من أسماء الأعلام من غير أسماء الأنبياء وكلها أعجمى إلا صالحاً ومحمداً وغير أسماء بعض الأماكن كمصر وسيناء ومكة ويثرب وبابل ونحوها وغير أسماء مركبة تركيباً إضافياً كآبى لهب وذى الكفل ومن هنا لا ينبغى أن نطمع فى العثور على شواهد أخرى فى القرآن لنقل المصدر إلى العلمية، وينقل المصدر كذلك إلى الوصفية، ولقد مر بنا قول النحاة إن الحال وصف لصاحب الحال فى المعنى وهذا يجعل الأصل فى الحال أن تكون وصفاً (أى أحد الأوصاف الخمسة التى هى قسم من الكلم متميز) ولكن النحاة جعلوا ذلك هو الغالب فيه ولم يجعلوه الأصل وذلك كما يتضح من قول ابن مالك:

وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكن ليس مستحقاً

وإذا صح لنا أن نفسر «يغلب» بأنه عكس «يندر» فإننا نستطيع أن نلجأ إلى قولهم «النادر لا حكم له» وأن نجعل الاشتقاق وهو حكم الغالب هو أصل الحال، وإذا كان الأصل في الحال أن يكون وصفا فإن من غير الأصل أن يكون مصدراً فإذا جاء مصدراً فقد تم نقل هذا المصدر إلى الوصفية حتى يصلح لأن يكون حالاً، ففى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا ﴾ (البقرة ٢٦٠) التقدير «يأتيك ساعات» وفى قوله جل شأنه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْاَدْبَارَ ﴾ (الأنفال ١٥) التقدير «لقيتموهم زاحفين» وفى قوله ﴿ وَكَانَ رِوَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (الكهف ٧٩) أى غاصبا وينقل المصدر إلى الظرفية كما نقلت الأسماء المبهمة فيكون كما كانت فى عرف النحاة ظرفا متصرفا وذلك كقوله تعالى (على أحد احتمالين) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا ﴾ (الأنعام ٣١) أما الاحتمال الآخر فهو أن تكون «بغته» على معنى الحال أى مباغته ويعززه أن بعض الآيات الأخرى يشتمل على قرينة إرادة الحالية كما فى قوله تعالى: ﴿ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (الشعراء ٢٠٢) فكان قوله «وهم لا يشعرون» وهو جملة حالية تفسير لقوله «بغته» وقرينة على معنى الحال فيها ويقبل فى القرآن - فيما أعلم - أن يأتى المصدر على معنى الظرفية ولكن ذلك كثير فى غير القرآن ومن نقله إلى الظرف ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ (الطور ٤٩) وينقل المصدر أيضا إلى معنى الإنشاء سواء أكان الإنشاء طلبيا أم غير طلبى وسواء أكان المصدر مفرداً كقوله تعالى: ﴿ فَبَعْدًا لِقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ (المؤمنون ٤٤) وقوله ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (محمد ٨) وقوله جل شأنه ﴿ وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقْرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴾ (الفرقان ١٣) أو مضافاً نحو ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا

فَضْرَبَ الرَّقَابَ ﴿ (محمد ٤) ، وقى قوله تعالى ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (هود ٦٩)  
كان السلام الأول إنشاءً للتحية، والثاني جواباً من إبراهيم بردها.

٣ - نقل الوصف: الأصل في الوصف أن يدل على موصوف بالحدث على طريق الفاعلية أو المفعولية أو المبالغة أو التفضيل أو الثبوت والدوام، والأوصاف جميعاً من المشتقات ذوات الصيغ الصرفية المحددة.

ولكن كل وصف من هذه صالح أن ينقل إلى العلمية كباسم وقاسم وخالد ووائل ومحمود ومنصور وباسم وبسام وعلّام وأشرف وأكرم وكريم وجميل إلخ.

قال تعالى: ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ (الصف ٦) وقال ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ (آل عمران ١٤٤) وكذلك ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾ (الشعراء ١٤٢) وينقل الوصف إلى الإسناد إلى فاعل فإن كان مبتدأ في جملة أغنى فاعله عن الخبر نحو ﴿ قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (مريم ٤٦) وإن كان خبراً كان الفاعل ضميراً يعود على المبتدأ نحو ﴿ وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ (البلد ٢) وكذلك ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (الأحزاب ٦) وكذلك ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾ (ق ٤٥) فإن وقع الوصف موقع الفاعل كان مسنداً ومنسداً إليه في وقت واحد نحو ﴿ سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (المعارج ١) فلفظ «سائل» فاعل للفعل «سأل» فهو مسند إليه ثم إنه تحمل ضميراً فاعلاً مستتراً فهو مسند إلى هذا الضمير وليس في أقسام الكلم ما يكون كذلك إلا الوصف. ويتنقل الوصف إلى أن يكون عند اتصاله «بأل» «موصولاً» وصلة في الوقت نفسه فإذا عاد الضمير في هذه الحالة كان عوده على الصلة والموصول لا على الموصول فقط نحو «العظيم خلقه هو محمد عليه السلام» وذلك أيضاً مما اختص به الوصف من بين أقسام الكلم في مجال «النقل».

٤ - **نقل الفعل**: الأصل فى دلالة الفعل أن يدل على حدث وزمن فيؤخذ الحدث من الثلاثة الأصول ويؤخذ الزمن من الصيغة الصرفية ولفعل دلالة الثالثة على فاعله تؤخذ من تجرده أو زيادته فى نطاق جدول إسناده إلى الضمائر فتتضح حدود الفاعل أفراداً أو تثنية أو جمعاً وتكلاًماً أو خطاباً أو غيبة وتذكيراً أو تأنيثاً وله أيضاً دلالة رابعة على الفاعل أو نائبه، من خلال بنائه للمعلوم أو المجهول، ولكن هذا الفعل قد ينقل إلى العلمية كما يتضح فى أعلام مثل يزيد ويعيش ويشكر وينبع وتدمر وكما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (نوح ٢٣) وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ﴾ (الأحزاب ١٣) وقد ينقل الفعل إلى أداة ناسخة فيسقط عنه معنى الحدث ولا يبقى إلا الزمن كما فى كان الناقصة وأخواتها أو مجرد التأكيد كما فى كان الناقصة فقط أو معنى آخر من معانى الجهة كالمقاربة أو الشروع أو نحوها. ذلك هو المعنى أو المعانى التى نقلت إليها كان وأخواتها أو كاد وأخواتها. وفى قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ (الكهف ٨٢) تحقق الإسناد فى الحالتين بما فيه من معنى الحدث بقوله «تحتة كنز» وقوله «أبو هما صالحاً» ولكن خلو هذا الإسناد من معنى الزمن جعله بحاجة إلى ما يضيف ذلك إلى الجملة فجاءت كان لتدل على الزمن فقط، هى مفرغة تماماً من معنى الحدث وذلك نقل لها عن معنى «كان التامة» التى تدل على حدث وزمن، وفى قوله تعالى ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ﴾ (الإسراء ٦٧) سقط المعنيان كلاهما (الحدث والزمن) عن كان ونقلت إلى أداة توكيد لأن الإنسان مازال وسيظل كفوراً بطبعه.

ومثله ﴿ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (الإسراء ٨١) وكذلك ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾ (الإسراء ١٠٠) وقوله ﴿ إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ (النساء ٢) وقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (النساء ١١) ويقال مثل ذلك فى «كاد» وأخواتها إلا أن المعانى التى

تضيفها هذه الأدوات المنقولة فوق ما تقدم فى كان وأخواتها هى المقاربة والشروع والرجاء وهى جهات لفهم الحدث الذى فى الخبر فإذا قلنا «كاد زيد يقوم» فالمقاربة التى عبرت عنها «كاد» تعد بالإضافة إلى إفادة الزمن جهة لفهم القيام الذى أسند إلى زيد وليست المقاربة حدثا أسند إلى زيد وكذلك الحال فى البقية وموقع هذه المقاربة ونحوها من الحدث موقع الاستمرار والانقطاع والتجدد والقرب والبعد من معنى الزمن فإذا كان ذلك قصارى ماتدل عليه هذه الألفاظ التى على صورة الأفعال فإنها ليست باقية على فعليتها وإنما اعترها النقصان أى أنها نقلت فجعلت أدوات تدخل على جمل اكتملت لها أركان الإسناد، ومن شواهد كاد وأخواتها فى القرآن الكريم ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَإِلَيْكَ ﴾ (الإسراء ٧٣) فالإنساد واقع بين اسم كاد وهو الواو التى فى «كادوا» والمضارع الذى بعدها والمشمول على واو هى ضمير يعود على اسم كاد (واو تعود على واو) والمعنى الاسنادى تقديره «هم يفتنونك» ولما كان هذا الإسناد لم يقع بالفعل وإنما قارب الوقوع فقد جاءت «كادوا» على صورة الماضى لتدل على هذه المقاربة وهى خالية تماما من معنى الحدث وقل مثل ذلك فى بقية أخواتها وإن كان المعنى المستفاد من أخواتها شروعا أو رجاء .

٥ - نقل الضمير: تقدم أن الضمائر كما اشتمل عليها التقسيم المعتمد فى هذا البحث ثلاثة أنواع: ضمائر الأشخاص وضمائر الموصولات وضمائر الإشارات، فأما ضمائر الأشخاص فتختلف مبانيها تكلما وخطابا وغيبة ثم أفرادا وتثنية وجمعا ثم تذكيرا وتانيثا ثم اتصالا وانفصالا ومع كل ذلك وبالإضافة إليه تختلف بحسب المحل الإعرابى رفعا ونصبا وجرا، فلها كل هذه المعانى الوظيفية التى تشتمل عليها وظيفة كبرى هى كناية الضمير عن الاسم الظاهر. ولكن ضمير الشخص قد ينقل عن هذه الدلالة الكبرى ليكون ضمير شأن فلا يكتفى به عن الاسم الظاهر وإنما يكتفى به عن مضمون الجملة التى بعده ولهذا يقال فيه إنه عاد على متأخر لفظا ورتبة ومن شواهد ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (الأنعام ٢١) وقوله ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (يوسف ٩٠) وكذلك

﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ (لَقْمَانَ ١٦) وقوله ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (الكهف ٣٨) وقوله ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (النمل ٩) وقوله ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ (طه ٧٤). وقد يخرج الضمير عن الكناية عن الاسم الظاهر إلى مجرد الفصل بين المبتدأ والخبر لتوكيد إسناد الخبر إلى المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ فَارْجِعُوا إِلَىٰ أَنفُسِكُمْ فَفَقَلُوا إِنَّكُمُ أَنَّكُمْ الظَّالِمُونَ ﴾ (الأنبياء ٦٤) وقوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ (الأنعام ١١٩) وقد يكون لرفع لبس ممكن كما فى نحو قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (المائدة ٧٦) وفى قوله تعالى: ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ (الشورى ٩) ولو لم يكن «هو» مذكوراً فى الموضوعين لكانت العبارة «فالله الولي يحيى الموتى» ولكان المعنى غير المعنى مما يدل على وظيفة الضمير فى أمن اللبس، وتنقل ضمائر الخطاب إلى الحرفية مع الإشارات فيسمى كل منها حرف خطاب، والظاهر أنها منقولة إلى الحرفية أيضا فى نحو «أَرَأَيْتَكَ» وذلك لإستقامة المعنى مع حذفها كما يحدث لها مع الإشارات:

وأما ضمائر الموصولات فهى قسمان: قسم مختص وقسم مشترك وينقل المشترك من الموصولية إلى الشرط والاستفهام، ففي الشرطة تزداد «ما» الشرطية التى نقلت من الموصولية بعد «أى» فيقال فيها «أيما» كما زبدت على بعض الظروف عند نقلها إلى الشرط مثل «إذ ما» و«متى ما» و«إينما» الخ، والموصولات المشتركة هى من وما وأى والشواهد على نقلها للشرط كثيرة كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ ﴾ (الأنبياء ٩٤) وقوله جل ثناؤه ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (فصلت ٤٦) وكذلك ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ (الأحزاب ٣١) وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ

يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴿ (البقرة ١٩٧) وكذلك ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿ (البقرة ٢١٥) وقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴿ (الحشر ٧) وكذلك ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿ (الروم ٣٩).

أما فى الاستفهام فأكثر ما ترد «من» فى القرآن ورودها على صورة «منذا» ولكنها وردت على صورتها المجردة فى قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴿ (آل عمران ١٣٥) وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ﴿ (التوبة ١١١) فكان تجردها ارتبط بالاستفهام الإنكارى أما تركيبها مع «ذا» فنحو قوله جل شأنه ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴿ (البقرة ٢٤٥) وكذلك ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴿ (البقرة ٢٥٥) وأما «ما» المنقولة إلى الاستفهام فإنها تأتى مشبعة المدّ أحياناً نحو ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴿ (المدثر ٤٢) وقوله ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿ (الحجر ٥٧) وقد يختزل مدها إذا سبقها حرف الجر فيقال بم وعلام وإلام وحتام وعمم وعمم وهكذا نحو قوله تعالى: ﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿ (آل عمران ٩٩) وقوله: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿ (النبأ ١).

ولما كانت الموصولات المختصة مثل الذى والذى لا تنتقل إلى الشرط كما تنتقل الموصولات المشتركة ولكنها تشاركها فى الموصولية أعطيت عند الإخبار بها بعض ما تعطاه الموصولات التى انتقلت إلى الشرط وذلك فى مجال الربط فإذا أخبرت بالذى أو التى أو الألف واللام فإن الخبر يقترن بالرباط فى المواضع التى يلزم فيها الرباط جواب الشرط فيما إذا وضعت «من» أو «ما» موضع «الذى» أو «التى» إذ إن الرباط يلزم الجواب إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً فكما تقول «من يأتنى فله درهم» تقول أيضاً «الذى يأتنى فله درهم» فيقترن الخبر بالفاء لما بين «الذى» و«من» من شركة فى أصل الموصولية والإيهام وذلك حين توقف وقوع ثانى

عنصرى الكلام بعدها على أولهما، أى توقف وقوع الجواب على وقوع الشرط وتوقف وقوع خبر الذى على وقوع صلتها، وذلك كما فى قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (محمد ٨) وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (آل عمران ٢١) وقوله جل شأنه ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (النور ٢) وكذلك ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ (النور ٦٠) وقد تنقل الموصلات بنوعيها إلى وظيفة الربط لأنها ضمائر من الضمائر وسنسوق عددا من الشواهد القرآنية على هذه الظاهرة تحت عنوان «الربط» إن شاء الله ونكتفى هنا بقليل من الشواهد: قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا ﴾ (العنكبوت ٣٢) أى أعلم به وبغيره من أهلها وقال ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (الأنعام ٧) أى لقالوا وقال تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ (آل عمران ٣٦) أى أعلم بها أى بهذه الأنثى وكذلك ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ (النحل ١٠١) أى أعلم بها أى بهذه الآية، وهكذا نرى الموصولات بنوعيها تستعمل للربط وإن احتفظت بافتقارها إلى صلة وبرتية التقدم على هذه الصلة وبرجوع ضمير إليها من هذه الصلة وهى الشروط التركيبية التى تتحقق بها الموصولية.

أما الإشارات فمنها ما ينقل إلى الظرفية المكانية نحو «هنا» و«هناك» كما أن «هناك» تصلح للنقل إلى المكان وإلى الزمان، فأما دلالتها على المكان فكما فى قوله تعالى: ﴿ جُنْدًا مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ ﴾ (ص ١١) وأما دلالتها على الزمان

فنحو ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ﴾ (آل عمران ٣٨) فلفظ «هنالك» فى الآية الأولى لموقع غزوة بدر وفى الثانية لوقت رؤية زكريا لفضل الله على مريم، وقد أشرنا من قبل عند الكلام عن ضمير الإشارة إلى أن الإشارات تستعمل أيضا للربط وجعلنا ذلك من أدلة كونها من الضمائر وتستعمل أيضا للشأن وأوردنا عددا من الشواهد على ذلك.

٦ - نقل الظروف: تنقل الظروف (غير المتصرفة) من الظرفية إلى استعمال الأدوات فتساق للدلالة على الاستفهام وعلى الشرط ويحلو للنحاة عندئذ أن يقولوا لها معنى الظرفية فيعلقوها فى جملة الاستفهام بجملة الاستفهام وفى جملة الشرط بجواب الشرط وكان المنطقي أن ينسوا ظرفيتها بعد النقل كما نسوا موصولية من وما فى الشرط فجعلوا ما بعدهما شرطا ولم يجعلوه صلة ولو أننا قارنا معنى متى ومعنى ما تدخل عليه فى الجمل الأتية:

متى يقوم زيد

أقوم متى يقوم زيد

متى يقوم زيد أقم

لوجدنا جملة يقوم زيد فى الجملة الأولى أصلية وفى الجملة الثانية فرعية وهى فى الجمل الثلاث محفوظة الرتبة بالنسبة لما ي صاحبها فلو تأخر الفعل «أقوم» فى الجملة الثانية لجزم ولو تصدّر «أقم» فى الثالثة لرفع أما «يقوم زيد متى؟» فهو أسلوب حوار قلما يقبل إلا مع القرائن الخارجة فى الحوار، إذ يغلب أن يكون «يقوم زيد» فى هذه الجملة ترديدا للكلام سمعه المتكلم وأنكره فى نفسه أو عجب له فردده ثم أراد السؤال عنه فوصله بالجملة السابقة وجعل ما قبل متى دليلا على المحذوف بعدها. وعند نقل

الظروف إلى الشرط تلحق بها «ما» الشرطية وهذا شبيه باتصال ما الاستفهامية بحرف الجر عند إرادة الاستفهام نحو ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ (البقرة ١٤٨) وقوله: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (البقرة ١٤٤) وينقل بعض الظروف إلى الحرفية كما فى «إذ» حين تدل على التعليل كما فى قوله

تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (البقرة ١٣٠ ، ١٣١) وقوله ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ (الأحقاف ١١) أى لأنه قال أسلمت، ولأنهم لم يهتدوا به. وقد عد النحاة «إذ ما» المكونة من (إذ + ما) الشرط حرفا من حروف الشرط مثلها مثل إن الشرطية وحكموا لغيرها من أخواتها بالظرفية.

٧ - نقل الأدوات: قلنا إن النحاة عرفوا ظاهرة النقل تحت عنوانات متعددة منها «النيابة»؛ ومن مآثور النحاة أن الحروف ينوب بعضها عن بعض وقد اشتهر عنهم الكلام فى نيابة حروف الجر بعضها عن بعض كنيابة «عن» عن «من» فى قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (التوبة ١٠٤) ولكن «عن» حين عبرت عن معنى «من» لم يغير قسمها من أقسام الكلم أى أنها مازالت فى قسم الأداة ومن ثم يكون أولى بتعبيرها عن معنى ابتداء الغاية أن يعد من قبيل تعدد المعنى الوظيفى بحسب الأصل لا بحسب النقل لأن «عن» مازالت باقية على أصلها الحرفى. إن معظم ما تجده من تعدد وظائف الأدوات فى كتب مثل «رصف المبانى» للمالقي أو «الجنى الدانى» للمرادى أو «مغنى اللبيب» لابن هشام إنما هو من قبيل التعدد بحسب الأصل وأقله تعدد بحسب النقل، وعندى أن ما يسميه النحاة أفعالا غير متصرفة من مثل «عسى» و«ليس» يخلو خلوا تاما من مقومات الفعلية، إذ لا يدل بسبب الجمود على حدث ولا يدل مع عدم الصيغة على زمن فلم يبق إلا أن نعهما من الأدوات وقد عدتا بين النواسخ، ولما كان معظم النواسخ أفعالا منقولة إلى النسخ لافتقادهما معنى الحدث مال النحاة إلى أن يعدوا عسى وليس بين هذه الأفعال المنقولة لمجرد اتصال الضمائر بهما مع بعد ذلك عن الأصول المتبعة.

أما نقل الأدوات إلى قسم الأسم، فمثاله نقل الكاف إلى الاسمية لتكون بمعنى «مثل» فتكون ذات محل من الإعراب ويعود عليها الضمير وقد عاد عليها فى قوله

تعالى: ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ ﴾ (آل عمران ٤٩) إذ تعود الهاء من «فيه» على الكاف التى بمعنى «مثل». ومثل ذلك فى النقل «كأين» التى لا تعود إلى أصل اشتقاقى ولا يمكن عندى أن يقال إنها مركبة من كافة التشبيه وأى الاستفهامية أو الموصولة لأنها لا تحمل جرثومة أى معنى من معانى هذه العناصر المزعومة. فلم يبق لها إلا أن تكون أداة فى الأصل نقلت إلى استعمال الأسماء المبهمة فصارت مثل «كم» و«كيف» ونحوهما. وذلك كما فى قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا إِيَّاكُمْ ﴾ (العنكبوت ٦٠) أى «وكم من دابة..». والعروف أن لما حرف جزم يدخل على المضارع فهى أخت لم ولكنها قد تدخل على الماضى فتنتقل إلى الظرفية وتصبح بمعنى «حين» أو بمعنى «إذ»: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلْنَا الضَّرَّ ﴾ (يوسف ٨٨) وقوله ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (يوسف ٢٢) وقوله ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ ﴾ (يوسف ٣١) وتنقل «ها» التنيه إلى معنى الخالفة (النحاة يسمونها اسم فعل) فىكون معناها «خذ» وتلحقها حروف الخطاب فىقال فيها «هاكم» و«هاؤم» كما فى قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ (الحاقة ١٩)، وتنقل «وى» التى للتعجب إلى معنى الخالفة فتلحقها كاف الخطاب فتصير «ويك» ثم يليها «أن» منزوعة الخافض وهو اللام متصلة بضمير الشأن فىصير التركيب «ويكأنه» أى «ويك لأنه». قال تعالى: ﴿ وَيَكَّأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (القصص ٨٢).

ويبقى بعد ذلك أمور ينبغى أن نشير إليها

الأول أن الخوالم لا تنقل وإنما ينقل غيرها إليها كنقل أفعل التفضيل إلى التعجب وصيغة «فَعُلُ» بضم العين إلى المدح والذم ونقل الفعل الماضى «حب» إلى

المدح مثبتا وإلى الذم منفيًا نحو: حَبَّذا زيد ولا حَبَّذا عمرو.

الثاني أن تعدد المعنى مع بقاء المبنى فى قسم من أقسام الكلم «تعدد بحسب الأصل» أما مع تغيير قسمه فهو «تعدد بحسب النقل» وكلا الأمرين يدخل تحت تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد.

الثالث هناك نوع من أنواع النقل يسمى «التضمين» أجد له طبيعة أسلوبية أكثر منها تركيبية ومن ثم سأرجىء القول فيه إلى القسم الثانى من هذا الكتاب.